

Use of the ARDL Model to Measure and Analyze the Relationship between Imports and some Macroeconomic Indicators-Iraq Case Study for the Period 1988-2017

Salam Kazem Shani Al – Fatlawi
University of Karbala
College of Management and Economics
Department of Economics
salam.k@uokerbala.edu.iq

Ihab Ali Dawood Alnawab
University of Ahl al - Bayt
College of Islamic Science
Department of Religious Tourism
ihab48282@gmail.com

ARTICLE INFO

Submission date: 29 /4/ 2019
Acceptance date: 26 / 6/ 2019
Publication date: 31/ 12 / 2019

Abstract

The study examined the relationship between imports and some macroeconomic indicators (output, inflation and unemployment) in the Iraqi economy for the period 1988-2017. Importation plays an important role in influencing some macroeconomic indicators, because they have a role in determining the size of the output of the local economy, as well as contributing to the stability of the general price level, as well as indirectly affecting the labor market.

The research started from the premise that imports have an important role in stabilizing output, depending on the extent of their contribution to the revitalization of sectors of the national economy. They also play an important role in stabilizing inflation rates and influencing unemployment.

The importance of the research is to clarify the nature of the relationship between imports on the one hand and GDP, inflation and unemployment on the other hand in the Iraqi economy.

The research was based on the use of the inductive method by analyzing the evolution of data across the different time periods, extrapolating the economic reality, analyzing the economic phenomena and their development during the research period, and then deducing the resulting economic effects.

One important conclusion of the research is that imports have an important role to play in influencing output, depending on the size and purpose of their use, as well as their impact on inflation and unemployment. The impact of domestic demand on output depends on the extent to which locally produced goods and services contribute to meeting the additional demand. The size of the multiplier in the open economy is smaller than in the closed economy.

To illustrate the relationship between imports and macroeconomic indicators used in the research, economic measurement was used. The ARDL model was used.

Keywords, imports, output, inflation rate, unemployment rate.

استخدام نموذج ARDL لقياس وتحليل العلاقة بين الاستيرادات وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي - العراق حالة دراسية للمدة 1988-2017

ايهاب علي داود النواب

جامعة اهل البيت

كلية العلوم الاسلامية

قسم السياحة الدينية

سلام كاظم شاني الفتلاوي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الخلاصة

تناول البحث دراسة العلاقة بين الاستيرادات وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج والتضخم والبطالة) في الاقتصاد العراقي للمدة 1988-2017. تساهم الاستيرادات بدور مهم في التأثير في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، لما لها من دور في تحديد حجم الناتج للاقتصاد المحلي، كما تساهم في استقرار المستوى العام للأسعار، فضلاً عن دورها غير المباشر بالتأثير في سوق العمل. وقد انطلق البحث من فرضية مفادها، أن للاستيرادات دور مهم في استقرار الناتج، وهذا يعتمد على مدى مساهمتها في تنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني. كما لها دور مهم في استقرار معدلات التضخم والتأثير في حجم البطالة. وتركز أهمية البحث في توضيح طبيعة العلاقة بين الاستيرادات من جهة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة من جهة أخرى في الاقتصاد العراقي.

واستند البحث على استخدام المنهج الاستقرائي، من خلال تحليل تطور البيانات عبر المراحل الزمنية المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار الاقتصادية الناتجة عنها. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، هي أن للاستيرادات دور مهم في التأثير في الناتج وهذا يعتمد على حجم وغرض استخدامها، فضلاً عن تأثيرها في التضخم ومعدل البطالة. وأن تأثير الطلب المحلي على الناتج، يعتمد على مدى مساهمة السلع والخدمات المنتجة محلياً في تلبية الطلب الإضافي، إذ أن حجم المضاعف في الاقتصاد المفتوح يكون أصغر مما هو في الاقتصاد المغلق.

ولتوضيح العلاقة بين الاستيرادات ومؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في البحث، تم الاستعانة بالقياس الاقتصادي، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL. الكلمات الدالة: الاستيرادات، الناتج، معدل التضخم، معدل البطالة.

المقدمة

تعتبر الاستيرادات عن السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من الخارج في حالة عجز العرض المحلي عن تلبية الطلب الفعال. وتساهم الاستيرادات بدور رئيس في استقرار الناتج ومعدل التضخم والبطالة. في حالة زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، فأن أثرها النهائي يعتمد على مصدر السلع والخدمات التي تلبية الطلب الإضافي، فإذا كان هذا الطلب يتم اشباعه عن طريق الناتج المحلي، فأن أثر ذلك سينعكس في زيادة الناتج وفق آلية عمل المضاعف. أما إذا كان الطلب الإضافي أو الجزء الأكبر منه يتوجه نحو السلع والخدمات الأجنبية، فأن أثر ذلك سينعكس في زيادة الناتج الأجنبي. وبذلك يكون حجم المضاعف أقل في الاقتصاد المفتوح. كما تساهم الاستيرادات في زيادة العرض المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم الناجمة عن الزيادة في الطلب. وتساهم الاستيرادات في زيادة حدة المنافسة بين السلع والخدمات المحلية والأجنبية.

غالباً ما يؤدي زيادة الطلب على الاستيرادات إلى ارتفاع معدلات البطالة، إذ أن توجه الطلب المحلي نحو السلع والخدمات المستوردة يعني ضمناً انخفاض الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً ومن ثم انخفاض

انتاجها، وهذا يؤدي الى تسريح العاملين في المشاريع التي انخفض الطلب على انتاجها. وبذلك فأن زيادة الاستيرادات تؤدي الى فقدان بعض الوظائف.

مشكلة البحث

أن الاعتماد على الاستيرادات في تلبية الجزء الأكبر من الطلب المحلي وخاصة الاستهلاكي، سينعكس اثره بشكل مباشر في تراجع الناتج، وغير مباشر في ارتفاع معدلات البطالة والتي تؤثر ايضاً في تراجع الناتج مرة اخرى.

أهمية البحث

تتركز أهمية البحث في توضيح طبيعة العلاقة بين الاستيرادات من جهة والناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة من جهة اخرى في الاقتصاد العراقي للمدة 1988-2017.

أهداف البحث

يهدف البحث الى:

1. توضيح العلاقة النظرية بين الاستيرادات والناتج والتضخم والبطالة، بالإضافة الى عرض وتحليل البيانات في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث 1988-2017.
2. قياس وتحليل العلاقة بين الاستيرادات والناتج والتضخم والبطالة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أن للاستيرادات دور مهم في استقرار الناتج المحلي، وهذا يعتمد على مدى مساهمتها في تحفيز الأنشطة الاقتصادية المحلية، بالإضافة الى دورها في استقرار معدل التضخم و التأثير في معدل البطالة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على استخدام الأسلوب التحليلي والذي يستند على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال تحليل تطور البيانات الخاصة بمتغيرات البحث عبر المراحل الزمنية المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها خلال مدة البحث، ومن ثم استنباط الآثار الاقتصادية الناتجة عنها، فضلاً عن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث.

المبحث الأول

الاطار النظري للاستيرادات

اولاً: مفهوم الاستيرادات

تعرف الاستيرادات بأنها ((السلع والخدمات المنتجة في بلدان أخرى والتي يتم شراؤها من قبل سكان البلد الاصلي)) [1, pp.179]. كما يعرفها سامويلسون بأنها ((السلع والخدمات التي يتم انتاجها في الخارج وتستهلك محلياً)) [2, pp.657]. وتعرف بأنها جزء من الطلب المحلي على السلع الأجنبية. ويعتمد حجم الاستيرادات على الدخل المحلي [3, pp.391]. ويُعد الارتفاع المفاجئ للاستيرادات، الحالة التي تتعدى فيها كمية أو قيمة الاستيرادات فجأة المستوى الطبيعي. وهذا المفهوم يترك أسئلة حول كيفية تعريف "فجأة" و"طبيعي" و"قائض" بدقة، وما إذا كان التمييز المفاهيمي يجب أن يتم بين الزيادات المتماثلة (هبوط بعد زيادة الاستيرادات أو العكس)، والزيادات غير المتماثلة (زيادة في الاستيرادات التي لا تزال عند مستوى مماثل بعد ذلك). كما أنه يترك الباب مفتوحاً أمام السؤال

عما إذا كانت الاستيرادات الاجمالية هي المرجع الصحيح، أو إذا كان ينبغي أن تكون الاستيرادات الصافية هي المعيار الأدق. وبالتالي، لا يسمح استخدام زيادات الاستيرادات بالحكم على القيمة دون أي معلومات أخرى، إذ لا تشكل الزيادات الحادة في الاستيرادات ظواهر "جيدة" أو "سيئة" فيما يتعلق بأهداف سياسة التنمية مثل الأمن الغذائي والحد من الفقر [4, pp.3].

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للاستيرادات

عندما يتحدث الناس عن الاستيراد من حيث التجارة، فإنهم يشيرون إلى شراء منتجات أو خدمات من بلد آخر، إذ يتم تقديم هذه المنتجات أو الخدمات للعملاء من قبل الشركات المستوردة أو الأفراد، مما يوسع من خياراتهم الشرائية. ومع ذلك، هذه ليست الأهمية الوحيدة للاستيرادات، ويمكن بيان أهمية الاستيرادات من خلال الاتي [5]:

1. تقديم منتجات جديدة للسوق

تميل العديد من الشركات في الهند والصين إلى إنتاج سلع للسوق الأوروبية والأمريكية. وهذا يرجع في معظمه إلى حجم هذه الأسواق والقوة الشرائية للسكان هناك، ولكن بمجرد إدخال منتج جديد إلى هذين السوقين، قد يستغرق الأمر عاماً أو أكثر قبل طرح المنتج في أسواق أخرى أصغر. وإذا كان المنتج الذي يتم إنتاجه في الصين يبدو جذاباً أو مفيداً لأصحاب المشاريع في أستراليا، فيمكنهم استيراده وعرضه على المستهلكين المحتملين. وبفضل التوسع في خدمات الإنترنت، يمكن لأصحاب المشاريع إجراء أبحاث عن السوق قبل استيراد منتج معين، إذ سيساعد ذلك على تحديد ما إذا كانت هناك حاجة فعلية في السوق لمثل هذا المنتج المستورد، حتى يتمكنوا من تطوير استراتيجية تسويقية فعالة مقدماً.

2. خفض التكاليف

من المزايا الرئيسية الأخرى للاستيراد هي التخفيض من تكاليف التصنيع. تجد العديد من الشركات اليوم أن استيراد المنتجات أو أجزاء من المنتجات والموارد، يمكن أن يكون أقل تكلفة من إنتاجها محلياً. وهناك العديد من الحالات التي يجد فيها رواد الأعمال منتجات ذات نوعية جيدة وغير مكلفة حتى عندما يتم تضمين نفقات الاستيراد الإجمالية. لذا بدلاً من الاستثمار في الآلات الحديثة والمكلفة، يختار رجال الأعمال استيراد السلع وتخفيض تكاليفهم. وفي معظم الحالات، ينتهي الأمر بطلب كميات كبيرة من أجل الحصول على سعر أفضل وتقليل التكاليف.

3. الريادة في الصناعة

واحدة من الفوائد الرئيسية لاستيراد المنتجات، هي الفرصة لتصبح رائداً في السوق. بما أن تصنيع المنتجات الجديدة والمحسنة عملية لا نهاية لها، فإن العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم تستخدم فرصة استيراد منتجات جديدة وفريدة من نوعها قبل منافسيها، إذ أن أول من يستورد منتجاً جديداً يمكن أن يقوده ذلك بسهولة إلى أن يصبح رائداً في مجال معين.

4. توفير منتجات ذات جودة عالية

ترتبط فائدة أخرى للاستيراد بالقدرة على تسويق منتجات ذات جودة عالية، إذ يسافر الكثير من رواد الأعمال الناجحين في الخارج، ويزورون المصانع وغيرها من البائعين ذوي الكفاءة العالية من أجل العثور على منتجات عالية الجودة واستيرادها إلى بلادهم. علاوة على ذلك، قد يوفر المصنعون دورات تدريبية وتعليمية تثقيفية، وكذلك تقديم معايير وممارسات لضمان أن الشركة في الخارج مستعدة بشكل جيد لبيع منتجاتها. إذا تم اختيار تأسيس النشاط التجاري على استيراد المنتجات، فمن المحتمل الحصول على منتجات عالية الجودة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن شركات التصنيع تدرك تماماً أن سمعتها تعتمد إلى حد كبير على جودة العناصر التي تنتجها.

ثالثاً: محددات الاستيرادات

يتحدد حجم الاستيرادات في البلد بالاعتماد على مجموعة من المحددات، أهمها:

1. الناتج المحلي

أن مستوى الاستيرادات دالة للناتج، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المؤثر الرئيس في حجم الاستيرادات على المدى القصير في ظل ثبات العوامل الأخرى، و تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى زيادة كمية الاستيرادات [6,pp.65]، إذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الدخل المحلي للأفراد [7,pp.403-404]، ذلك أن ارتفاع الناتج المحلي يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على جميع السلع (المحلية والأجنبية)، لذا فإن ارتفاع الناتج يؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات [3,pp.391].

يتم تحديد العلاقة بين الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقاً إلى الميل الحدي للاستيراد، وهو جزء من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يتم إنفاقه على الاستيرادات. ويتم احتسابه من خلال قسمة التغير في الاستيرادات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و يؤثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على نفقات الاستهلاك والاستيرادات، والتي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [6,pp.651].

2. سعر الصرف الحقيقي

يعتمد حجم الاستيرادات على سعر الصرف الحقيقي لسعر السلع المحلية مقابل السلع الأجنبية، فإذا كانت السلع المحلية أكثر تكلفة بالنسبة للسلع الأجنبية (أو أن السلع الأجنبية أرخص بالنسبة للسلع المحلية)، يزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية [3,pp.391]. لذلك أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي المحلي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات (من وجهة نظر الخارج) وانخفاض قيمة الاستيرادات (من وجهة نظر الداخل) ومن ثم زيادة الطلب على الاستيرادات [8,pp.611]. في حين أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاستيرادات وهبوط قيمة الصادرات (بالعملات الأجنبية)، وتصبح المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة مع المنتجات التي يتم إنتاجها في بقية العالم. وبذلك يمكن أن يكون انخفاض قيمة عملة البلد بمثابة حافزاً للاقتصاد [9,pp.389].

3. عوامل أخرى

يؤثر سلوك استثمار المشاريع في الطلب على الاستيرادات، لأن بعض السلع المستوردة هي سلع استهلاكية وبعضها سلع استثمارية. أن أي عامل يزيد من الإنفاق الاستهلاكي من المرجح أن يزيد الطلب على الاستيرادات، إذ أن الأجر الحقيقي بعد الضريبة، والإيرادات غير الضريبية بعد الضريبة، وأسعار الفائدة تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي ينبغي أن تؤثر أيضاً في الإنفاق على الاستيرادات. وبالمثل، فإن أي عامل يزيد من الإنفاق الاستثماري من المرجح أن يزيد الطلب على الاستيرادات، إذ أن انخفاض أسعار الفائدة، على سبيل المثال، يجب أن يشجع الإنفاق على كل من السلع المنتجة محلياً والسلع المنتجة في الخارج [9,pp.382].

هناك اعتبار إضافي آخر في تحديد الإنفاق على الاستيرادات، وهو الأسعار النسبية للسلع المنتجة المحلية والأجنبية، فإذا انخفضت أسعار السلع الأجنبية نسبة إلى أسعار السلع المحلية، سيستهلك الناس المزيد من السلع الأجنبية مقارنة بالسلع المحلية [9,pp.382].

رابعاً: علاقة الاستيرادات بالنتاج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة

1- علاقة الاستيرادات بالنتاج المحلي الاجمالي

باعدة ترتيب معادلة الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاد مفتوح، وكما يأتي:

$$X-M=Y-C-I-G$$

حيث ان X: الصادرات

M: الاستيرادات

Y: الناتج المحلي الاجمالي

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

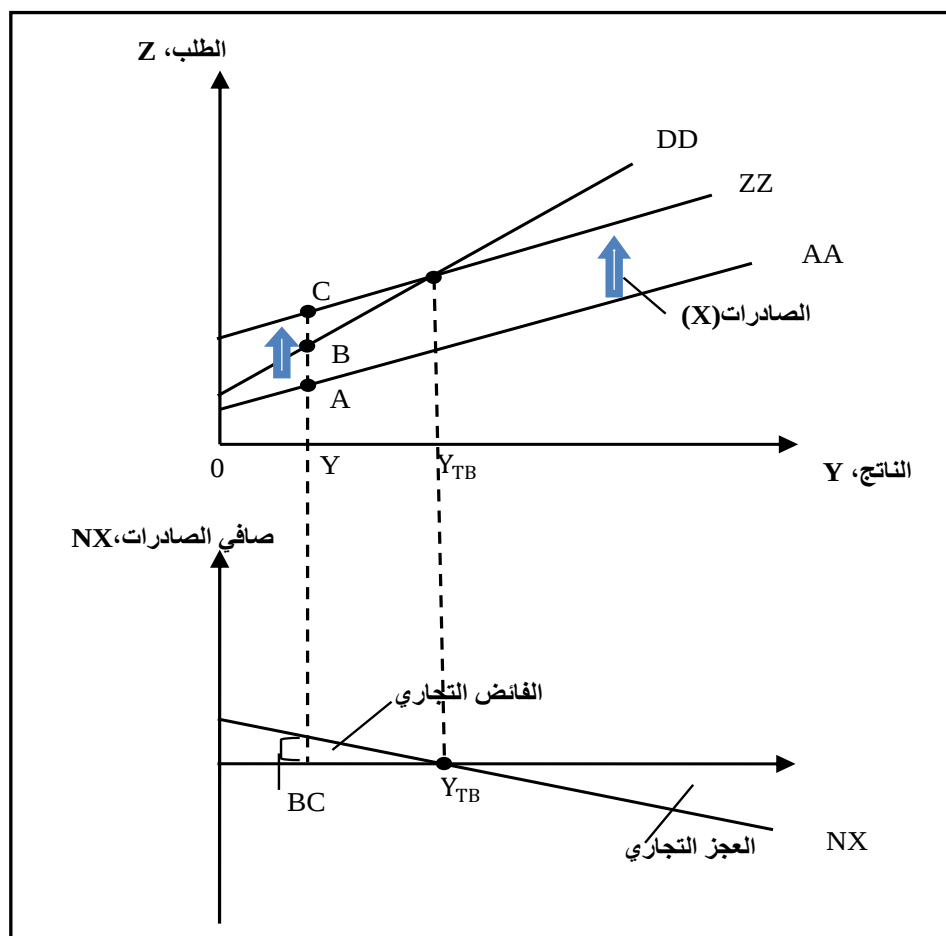
G: الانفاق الحكومي

وهنا يكون السؤال وفقاً للمعادلة اعلاه، ماذا سيحدث اذا كان الطلب المحلي على السلع والخدمات والذي هو مجموع $(C+I+G)$ ، اكبر من قدرة الاقتصاد الانتاجية؟ ان هذا سوف يدفع البلد الى استيراد الفرق من دول اخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي الى عجز تجاري، إذ أن الاستيرادات ستتجاوز الصادرات، اي بمعنى اخر ان البلد الذي فيه استهلاك للسلع والخدمات اكثر مما ينتج سوف يلجأ الى تعويض ذلك من خلال الاستيراد وبالتالي سيرتفع مستوى العجز التجاري (كما يوضح ذلك الشكل البياني 1) وبالتالي زيادة المديونية للدول الاخرى [7,pp.279].

يمكن ان يرتفع الناتج عندما يتم فتح الاقتصاد للتجارة الخارجية بسبب تغير الاسعار النسبية، مما يزيد من التوجه لزيادة الاستثمارات، اذا ما كانت السلع الاستثمارية مستوردة او مصنوعة من موارد مستوردة، نظراً لانخفاض أسعار الاستيرادات بالنسبة لاسعار الصادرات، وبما انه عملية التحويل غير متاحة داخلياً أي تحويل الموارد الى سلع استثمارية، فإنه يمكن انجاز ذلك بمبادلة السلع القابلة للتصدير بالاستيرادات من السلع الرأسمالية- [10,pp.64-65].

عندما تكون أسواق السلع مفتوحة، يواجه المستهلكون المحليون خياراً، سواء لشراء السلع المحلية أو الأجنبية. وهذا الخيار له تأثير مباشر في الناتج المحلي، فإذا قرر المستهلكون شراء المزيد من السلع المحلية، يزداد الطلب على السلع المحلية وكذلك يزداد الإنتاج المحلي، وإذا قرروا شراء المزيد من السلع الأجنبية، يزداد الإنتاج الأجنبي بدلاً من الإنتاج المحلي [3,pp.372].

الشكل البياني (1)، الاستيرادات، الصادرات، الميزان التجاري



Olivier Blanchard and David R. Johnson, *Macroeconomics, Seventh Edition*, Pearson Education, Inc. the United States of America, 2017, P.392.

من الشكل البياني (1)، يتضح أن الخط AA يمثل الطلب المحلي على السلع المحلية، و DD يمثل الطلب المحلي (على السلع المحلية والمستوردة)، المسافة بين DD و AA تساوي الاستيرادات، لأن كمية الاستيرادات تزداد مع زيادة الدخل، و تزداد المسافة بين الخطين مع زيادة الدخل. AA أكثر تسطحاً من DD، مع زيادة الدخل، يتجه بعض الطلب المحلي الإضافي نحو السلع الأجنبية وليس على السلع المحلية. بمعنى آخر، مع زيادة الدخل، يزداد الطلب المحلي على السلع المحلية أقل من إجمالي الطلب المحلي. وطالما أن بعض الطلب الإضافي يقع على السلع المحلية، فإن AA لها ميل إيجابي، إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى بعض الزيادة في الطلب على السلع المحلية. ويوضح الخط ZZ الصادرات، الذي يتجاوز AA، والمسافة بين ZZ و AA تساوي الصادرات، و نظراً لأن الصادرات لا تعتمد على الدخل المحلي (تعتمد على الدخل الأجنبي)، فإن المسافة بين ZZ و AA تبقى ثابتة، وهذا هو السبب في أن الخطين متوازيين. نظراً لأن AA تكون أكثر تسطحاً من DD، فإن ZZ تكون أكثر تسطحاً من DD. و يمكن وصف سلوك الصادرات الصافية، أي الفرق بين الصادرات و الاستيرادات كدالة للناتج، إذ على مستوى الناتج Y، توضح المسافة AC مقدار الصادرات والمسافة AB مقدار الاستيرادات، و BC صافي الصادرات. ويتم تمثيل هذه العلاقة بين صافي الصادرات والناتج كخط NX (صافي الصادرات). وصافي الصادرات هي دالة متناقصة للناتج. كلما زاد الناتج زادت الاستيرادات، أما الصادرات لم تتأثر، وبالتالي تنخفض الصادرات

الصافية. و YTB يمثل الميزان التجاري، والذي هو مستوى الناتج الذي تساوي فيه قيمة الاستيرادات قيمة الصادرات، بحيث يكون صافي الصادرات يساوي الصفر. مستويات الناتج فوق YTB تؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات وإلى العجز التجاري، وتؤدي مستويات الناتج التي تقل عن YTB إلى انخفاض الاستيرادات وإلى فائض تجاري [3, pp.392-393].

في الاقتصاد المفتوح، يتم إنفاق بعض الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في النفقات الحكومية على الاستيرادات بدلاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً. و أن الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستيرادات لا يزيد الدخل المحلي (Y) لأن الاستيرادات يتم إنتاجها من قبل الأجانب. ويمكن حساب المضاعف في الاقتصاد المفتوح وفق الصيغة الآتية:

$$\frac{1}{1 - (MPC - MPM)}$$

حيث أن (MPC) الميل الحدي للاستهلاك، (MPM) الميل الحدي للاستيراد. و بناءً على ذلك، أن تأثير الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي على الدخل، أي المضاعف أصغر في الاقتصاد المفتوح منه في الاقتصاد المغلق، إذ عند زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع الدخل والاستهلاك، فإن بعض الإنفاق الاستهلاكي الإضافي يتجه نحو المنتجات الأجنبية وليس على السلع والخدمات المنتجة محلياً [9, pp.381-382].

وبذلك تؤثر الاستيرادات في حجم المضاعف وتجعله أصغر مما كان عليه، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات. ولكن يخصص جزء من الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة. و أن الإنفاق على السلع والخدمات المحلية فقط هو الذي يزيد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وكلما كان الميل الحدي للاستيراد أكبر، كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل، إذ يعمل الميل الحدي للاستيراد جنباً إلى جنب مع الميل الحدي للاستهلاك في تحديد قيمة المضاعف [6, pp.659].

2- علاقة الاستيرادات بالتضخم

بشكل عام إذا زادت كمية الاستيرادات، سينخفض تضخم الطلب المحلي، أي إذا كان المستهلكون ينفقون أكثر على الاستيرادات فسيؤدي ذلك، إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات المحلية. لذلك سنحصل على نمو أقل في الطلب على الانتاج المحلي وخفض معدل التضخم، فلو افترضنا ان هناك زيادة في الميل الحدي للاستيراد، فبدلاً من 20% من إنفاق المستهلكين على الاستيرادات يرتفع هذا إلى 30%، يعني هذا انخفاضاً في الإنفاق على السلع المحلية، إذ يسبب ارتفاع الاستيرادات في انخفاض الطلب على السلع المحلية وانخفاض معدل التضخم [11].

وغالباً ماتمثل الضغوط التنافسية من قبل المنتجين الأجانب عائناً امام زيادات الاسعار من قبل المنتجين المحليين، إذ تساعد تلك الضغوط في الحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، خاصة عندما يكون الاقتصاد ينتج عند مستوى او قريب من الاستخدام الكامل، كما تشجع ايضاً المنتجين المحليين على تبني اختراعات واساليب أكثر كفاءة [10, pp.62].

3- علاقة الاستيرادات بالبطلالة

تشير العديد من الدراسات الى أن ارتفاع حجم الاستيرادات يلعب دوراً كبيراً في فقدان الوظائف [12, pp. 12]، إذ تؤدي الزيادة في الاستيرادات إلى ارتفاع معدلات البطالة إذا تداخلت مع مؤسسات سوق العمل الجامدة. في حين يمكن للاستيرادات أن تقلل من معدلات البطالة إذا اتسم سوق العمل بالمرونة. أما في بلد يحظى ببعض المرونة في سوق العمل، لا تتطوي الزيادة في التجارة على أي أثر ملموس على معدلات البطالة. تؤدي الزيادة في الاستيرادات في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع إلى ارتفاع معدلات البطالة، في حين أن إجمالي التجارة أو إجمالي الاستيرادات في الاقتصادات منخفضة الدخل لا تميل إلى أي تأثير في معدل البطالة [13, pp. 1]. وكذلك فإن زيادة الاستيرادات، تسبب البطالة بين العمال المحليين الذين لم يعد هناك حاجة لمنتجاتهم. ومع ذلك، لا يجب أن تحدث البطالة العامة طالما أن الطلب الكلي يتم الحفاظ عليه عند مستوى معين في الاقتصاد [14, pp. 418]. وبصورة عامة فإن زيادة الاستيرادات تعني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (مثلما تعتبر الصادرات إضافة إلى ذلك)، وبالتالي فإن الاستيرادات ستؤدي إلى انخفاض في هذا الطلب الكلي وخفض الطلب الكلي يقلل من التوظيف، وبالتالي فإن العجز التجاري يسبب البطالة [15].

المبحث الثاني

تحليل البيانات ونتائج الاختبار القياسي

أولاً: عرض وتحليل البيانات

يوضح الجدول (1) تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في البحث بالاسعار الثابتة. إذ يتضح تراجع الاستيرادات من (4432.9) مليون دينار في عام 1988 الى (4390.7) مليون دينار في عام 1989 بمعدل (1%)، كما تراجع الناتج المحلي الاجمالي من (19432.2) مليون دينار الى (19198.4) مليون دينار بمعدل (1.2%)، إذ تراجعت الاستيرادات بعد انتهاء حرب الخليج الاولى ذلك أن اغلب الاستيرادات كانت تخص الجانب العسكري، كما انعكس اثر الحرب بشكل سلبي على الناتج. وبلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (22.8% و 22.9%) على التوالي. في حين بلغ معدل التضخم (6.3%) والبطالة (18.6%).

تراجعت الاستيرادات في عام 1991 بمعدل (91.1%)، كما تراجع الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (73.5%)، بسبب العقوبات الاقتصادية والاثار السلبية لحرب الخليج الثانية. وتراجعت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الى (2.5%)، في حين بلغ معدل التضخم والبطالة (186.5% و 16.1%) على التوالي. سجلت الاستيرادات في عام 1997 (254.5) مليون دينار، في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي (20786.5) مليون دينار بمعدل نمو (88.7%)، إذ بدأ العمل بموجب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) والذي انعكس تأثيره بشكل ايجابي في الناتج. وبلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج (1.2%). كما بلغ معدل التضخم والبطالة (23.0% و 17.8%) على التوالي.

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 1988-1997 (24.9%) للاستيرادات و (0.7%) للناتج و (-0.4%) للبطالة.

وفي عام 2004 ارتفعت الاستيرادات الى (14792.9) مليون دينار بمعدل نمو (18.0%) بسبب الانفتاح التجاري الكبير، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي (23127.3) مليون دينار بمعدل نمو (41.7%) بسبب زيادة ناتج

النفط. وارتفعت نسبة الاستيرادات الى الناتج الى (64.0%). في حين بلغ معدل التضخم (27.0%) بسبب زيادة الطلب بعد تعديل رواتب واجور القطاع العام. وبلغ معدل البطالة (26.8%) بسبب توقف اغلب المشاريع الانتاجية وتسريح اعداد كبيرة من العاملين في اجهزة الدولة العسكرية والامنية.

تراجعت الاستيرادات في عام 2007 (4971.7) مليون دينار بمعدل (34.9%)، كما تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى (17634.6) مليون دينار بمعدل (10.9%)، بسبب الاعمال الارهابية وتردي الوضع الامني. وبلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج الى (28.2%). وبلغ معدل التضخم (30.8%)، في حين تراجع معدل البطالة الى (16.9%)، بسبب فتح ابواب التعيين في القطاع الحكومي.

الجدول (1) تطور الاستيرادات، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة للاقتصاد العراقي للمدة 2017-1988

السنوات	الاستيرادات بالأسعار الثابتة 100=1988 (مليون دينار)	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=1988 (مليون دينار)	معدل النمو %	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل التضخم %	معدل البطالة %	معدل النمو %
1988	4432.9		19432.2		22.8		18.6	
1989	4390.7	-1.0	19198.4	-1.2	22.9	6.3	18.6	0.0
1990	2577.0	-41.3	34693.9	80.7	7.4	51.6	18.6	0.0
1991	229.8	-91.1	9190.6	-73.5	2.5	186.5	16.1	-13.3
1992	9.3	-96.0	13561.3	47.6	0.069	83.8	18.3	13.7
1993	0.7	-92.8	12318.4	-9.2	0.005	207.6	18.9	3.3
1994	1.1	59.5	10725.4	-12.9	0.010	492.1	17.4	-7.9
1995	405.3	37607.3	9593.5	-10.6	4.2	351.4	17.0	-2.3
1996	392.4	-3.2	11014.6	14.8	3.6	-15.4	18.6	9.4
1997	254.5	-35.1	20786.5	88.7	1.2	23.0	17.8	-4.3
1998	296.8	16.6	20550.6	-1.1	1.4	14.8	18.0	1.1
1999	460.8	55.2	36735.7	78.8	1.3	12.6	17.7	-1.7
2000	25305.5	5392.1	50985.4	38.8	49.6	5.0	16.9	-4.5
2001	18769.2	-25.8	36047.2	-29.3	52.1	16.4	16.7	-1.2
2002	14049.2	-25.1	29998.0	-16.8	46.8	19.3	16.6	-0.6
2003	12539.5	-10.7	16318.5	-45.6	76.8	32.6	28.1	69.3
2004	14792.9	18.0	23127.3	41.7	64.0	27.0	26.8	-4.6
2005	14320.2	-3.2	23324.8	0.9	61.4	37.0	18.0	-32.8
2006	7641.6	-46.6	19787.4	-15.2	38.6	53.2	17.5	-2.8
2007	4971.7	-34.9	17634.6	-10.9	28.2	30.8	16.9	-3.4
2008	7435.7	49.6	24038.3	36.3	30.9	2.7	15.3	-9.5
2009	8137.8	9.4	22090.9	-8.1	36.8	-2.8	15.2	-0.7
2010	8547.2	5.0	25079.3	13.5	34.1	2.5	15.2	0.0
2011	8839.3	3.4	31848.9	27.0	27.8	5.6	15.2	0.0
2012	9640.1	9.1	35128.9	10.3	27.4	6.1	15.3	0.7
2013	10695.0	10.9	37115.6	5.7	28.8	1.9	15.1	-1.3
2014	9281.3	-13.2	35350.5	-4.8	26.3	2.2	15.0	-0.7
2015	7587.0	-18.3	26589.0	-24.8	28.5	-0.3	15.0	0.0
2016	5414.4	-28.6	27116.0	2.0	20.0	0.1	15.1	0.7
2017	6124.0	13.1	30001.2	10.6	20.4	0.2	14.8	-2.0
معدل النمو المركب								المدة الزمنية
-0.4		0.7		-24.9				1997-1988
-0.6		-1.5		32.6				2007-1998
-0.3		2.2		-1.9				2017-2008
-0.8		1.5		1.1				2017-1988

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق البيانات.

$$R = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} * 100$$

تم احتساب معدل النمو البسيط وفق الصيغة: -

$$R = \left[\left(\frac{PT}{P0} \right)^{(1/N)} - 1 \right] * 100$$

تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة: -

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 1998-2007 (32.6%) للاستيرادات و (1.5%-) للناتج و (0.6%-) للبطالة.

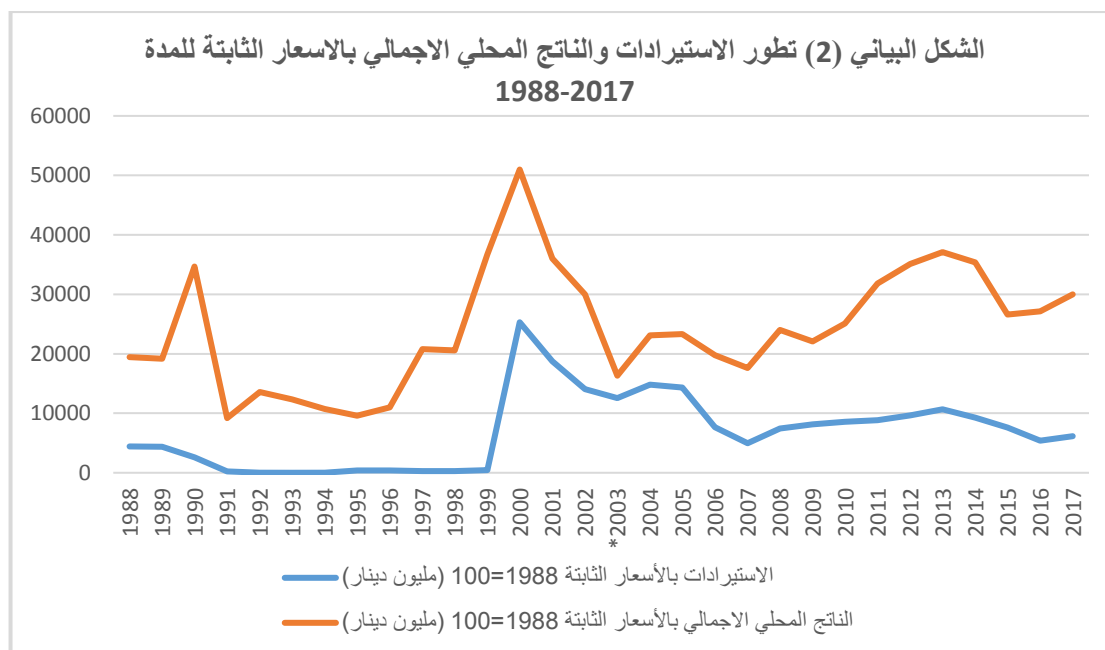
ارتفعت الاستيرادات في عام 2013 الى (10695.0) مليون دينار بمعدل نمو (10.9%)، كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (37115.6) بمعدل نمو (5.7%)، بسبب ارتفاع اسعار النفط. وسجلت نسبة الاستيرادات الى الناتج (28.8%). في حين تراجع معدل التضخم الى (1.9%)، بسبب سياسة البنك المركزي من خلال الية رفع سعر صرف العملة المحلية. كما بلغ معدل البطالة (15.1%).

تراجعت الاستيرادات في عام 2015 الى (7587.0) مليون دينار بمعدل (18.3%)، كما تراجع الناتج المحلي الاجمالي الى (26589.0) مليون دينار بمعدل (24.8%)، بسبب تراجع اسعار النفط. وبلغت نسبة الاستيرادات الى الناتج (28.5%). وتراجع معدل التضخم الى (0.3%). كما بلغ معدل البطالة (15.0%).

ارتفعت الاستيرادات في عام 2017 الى (6124.0) مليون دينار بمعدل نمو (13.1%)، كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى (30001.2) مليون دينار بمعدل (10.6%)، بسبب التحسن في اسعار النفط. وسجلت نسبة الاستيرادات الى الناتج (20.4%). وبلغ معدل كل من التضخم والبطالة (0.2% و 14.8%) على التوالي. وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2008-2017 (1.9%-) للاستيرادات و (2.2%) للناتج و (0.3%-) للبطالة. كما بلغ معدل النمو المركب للمدة 1988-2017 (1.1%) للاستيرادات و (1.5%) للناتج و (0.8%-) للبطالة.

ويتضح من الجدول (1)، أن الاستيرادات ساهمت بنسبة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي لاجلب سنوات البحث (عدا مدة العقوبات الاقتصادية)، وقد رافق النسب المرتفعة لمساهمة الاستيرادات معدلات تضخم اقل مقارنة بالسنوات التي شهدت تراجع في نسبة الاستيرادات. وهذا يفسر دور الاستيرادات في تخفيض معدلات التضخم. اما أثر الاستيرادات في معدلات البطالة، يتضح من البيانات بأن اعلى نسبة للاستيرادات في الناتج في عام 2003 تزامنت مع اعلى معدل للبطالة خلال مدة البحث، وهذا يفسر دور الاستيرادات في زيادة معدل البطالة.

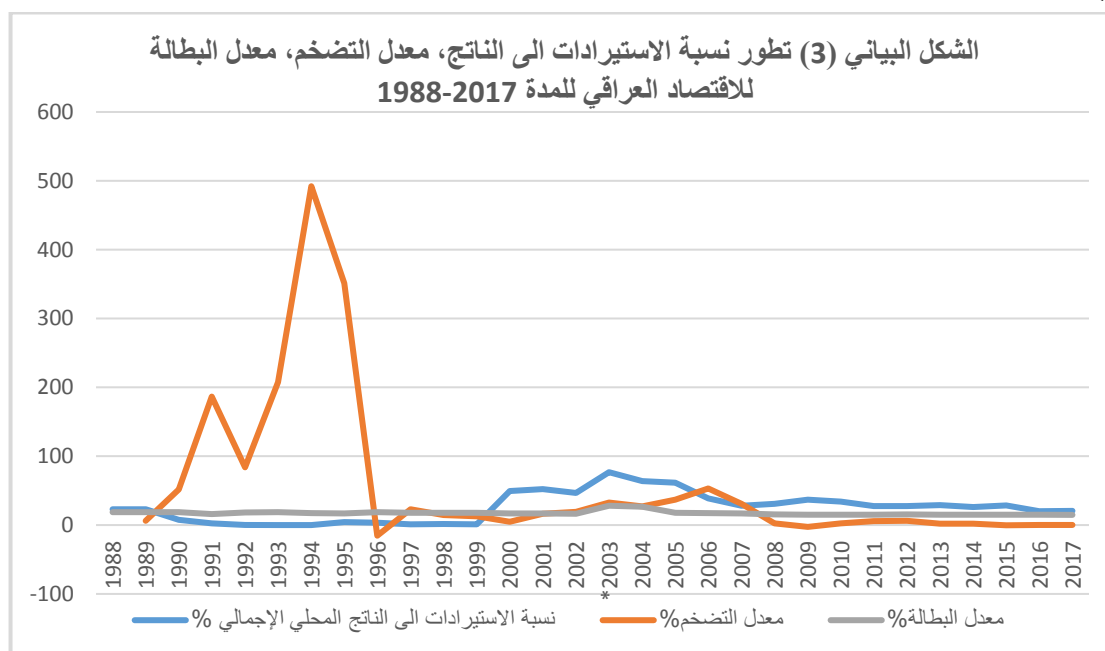
يوضح الشكل البياني (2) تطور الاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1988=100 لمدة البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

كما يوضح الشكل البياني (3) تطور نسبة الاستيرادات الى الناتج وكل من معدل التضخم والبطالة لمدة

البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

ثانياً: تحليل نتائج الاختبارات القياسية

تضمن البحث مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي استخدمت في الجانب القياسي، ويمكن توضيحها

كما يأتي:

- IMP الاستيرادات بالاسعار الثابتة.

- GDP الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

- INF معدل التضخم.

- UN معدل البطالة.

1. اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

يوضح الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية، إذ يتضح استقرار السلسلة الاصلية عند المستوى لمتغيري التضخم (بدون قاطع واتجاه عام) عند مستوى معنوية 5% ومعدل البطالة (بوجود قاطع فقط) عند مستوى معنوية 10%. في حين يتضح عدم استقرار متغيري الاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي للسلسلة الاصلية سواء بوجود قاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط وبدون قاطع واتجاه عام، وقد استقرت السلسلة للمتغيرين بعد اجراء الفروق الاولى سواء كان بوجود قاطع واتجاه عام ام بوجود قاطع فقط او بدون قاطع واتجاه عام، عند مستوى معنوية 1%.

جدول (2) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى						الفروق الاولى					
	a		b		c		a		b		c	
	t	الدرجة	t	الدرجة	t	الدرجة	t	الدرجة	t	الدرجة	t	الدرجة
IMP	-2.47	-3.22	-2.34	-2.62	-1.47	-1.61	-5.70*	-4.32	-5.80*	-3.68	-5.91*	-2.65
GDP	-2.81	-3.22	-2.49	-2.62	-0.67	-1.61	-5.94*	-4.32	-6.06*	-3.68	-6.16*	-2.65
INF	-3.18	-3.22	-2.50	-2.62	-2.21**	-1.95						
UN	-2.92	-3.22	-2.68***	-2.62	-0.65	-1.61						

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

c تعني الانحدار بدون قاطع واتجاه عام.

*, **, *** تعني معنوي عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي.

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

2. تقدير دالة الاستيرادات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار نموذج ARDL لدالة الاستيرادات، إذ يتضح أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة هي (R-squared=0.9903)، وهذا يعني 99.03% من التغير في المتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة. كما أن قيمة (Adjusted R-squared=0.961).

كما يتضح من اختبار F أن النموذج معنوي عند مستوى 1%.

جدول (3) نتائج انموذج ARDL لدالة الاستيرادات

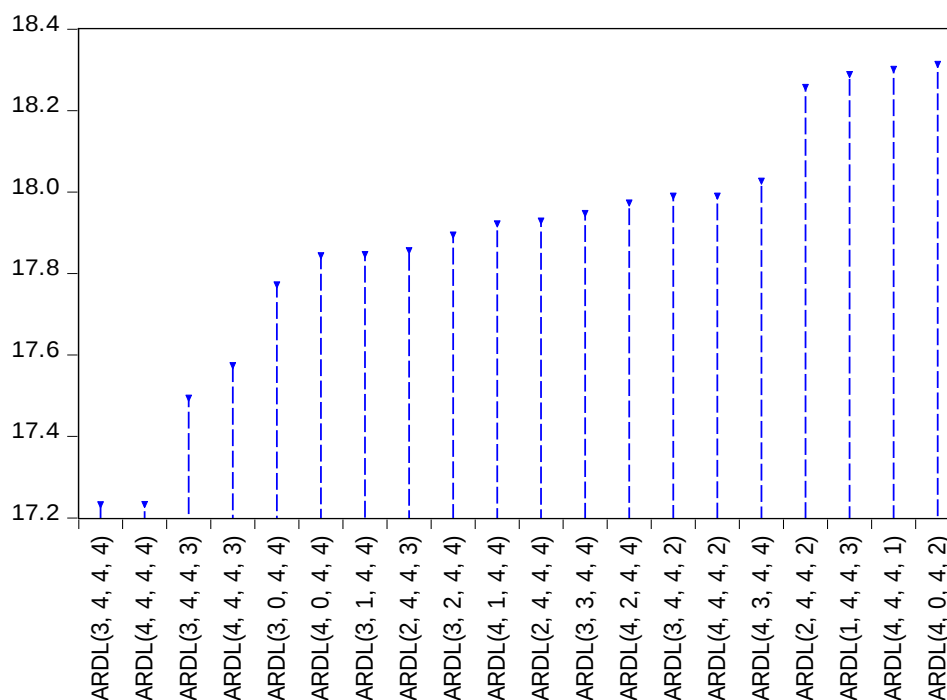
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IMP(-1)	0.020072	0.150794	0.133107	0.8985
IMP(-2)	-0.329268	0.159337	-2.066496	0.0843
IMP(-3)	-0.308373	0.116207	-2.653641	0.0378
GDP	0.167243	0.117456	1.423877	0.2043
GDP(-1)	-0.078950	0.133509	-0.591343	0.5759
GDP(-2)	0.212684	0.142359	1.493998	0.1858
GDP(-3)	-0.007949	0.077980	-0.101942	0.9221
GDP(-4)	-0.261384	0.096816	-2.699794	0.0356
INF	-33.51871	5.806220	-5.772897	0.0012
INF(-1)	28.19747	6.068084	4.646848	0.0035
INF(-2)	-56.61981	8.663262	-6.535623	0.0006
INF(-3)	28.66379	6.220564	4.607908	0.0037
INF(-4)	-61.58125	7.991391	-7.705948	0.0003
UN	1245.083	171.6169	7.255015	0.0003
UN(-1)	189.0128	229.4445	0.823784	0.4416
UN(-2)	878.0564	218.4219	4.020002	0.0070
UN(-3)	-477.1364	167.8897	-2.841963	0.0295
UN(-4)	231.6244	148.2021	1.562895	0.1691
C	-18725.10	5389.765	-3.474195	0.0132
R-squared	0.990334	Mean dependent var		7836.128
Adjusted R-squared	0.961335	S.D. dependent var		6488.391
S.E. of regression	1275.847	Akaike info criterion		17.23349
Sum squared resid	9766719.	Schwarz criterion		18.15984
Log likelihood	-196.4187	Hannan-Quinn criter.		17.49042
F-statistic	34.15048	Durbin-Watson stat		2.735037
Prob(F-statistic)	0.000141			

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (4) أن فترات الابطاء المثلى هي (3، 4، 4، 4) اعتماداً على معيار Akaike، إذ يتم اختيار الفترة التي تعطي اقل قيمة.

الشكل البياني (4) فترات الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

3. اختبار الحدود Bounds Test

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الاستيرادات، إذ يتضح أن قيمة (F-statistic) المحتسبة (17.36) وهي اكبر من قيمة F الجدولية العظمى والبالغة (4.66) عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة، أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم.

جدول (4) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	17.36259	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	25	Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

4. الاختبارات التشخيصية

أ. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر، إذ يتضح أن قيمة الاحتمال لكل من (F-statistic) و (Chi-Square) أكبر من (5%)، أي غير معنوية، وهذا يدل على قبول فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ للنموذج المقدر.

جدول (5) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.586309	Prob. F(18,6)	0.8230
Obs*R-squared	15.93851	Prob. Chi-Square(18)	0.5968
Scaled explained SS	0.500940	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ب. اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (6) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، إذ يتضح أن قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية عدم، أي بمعنى أن النموذج لا يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

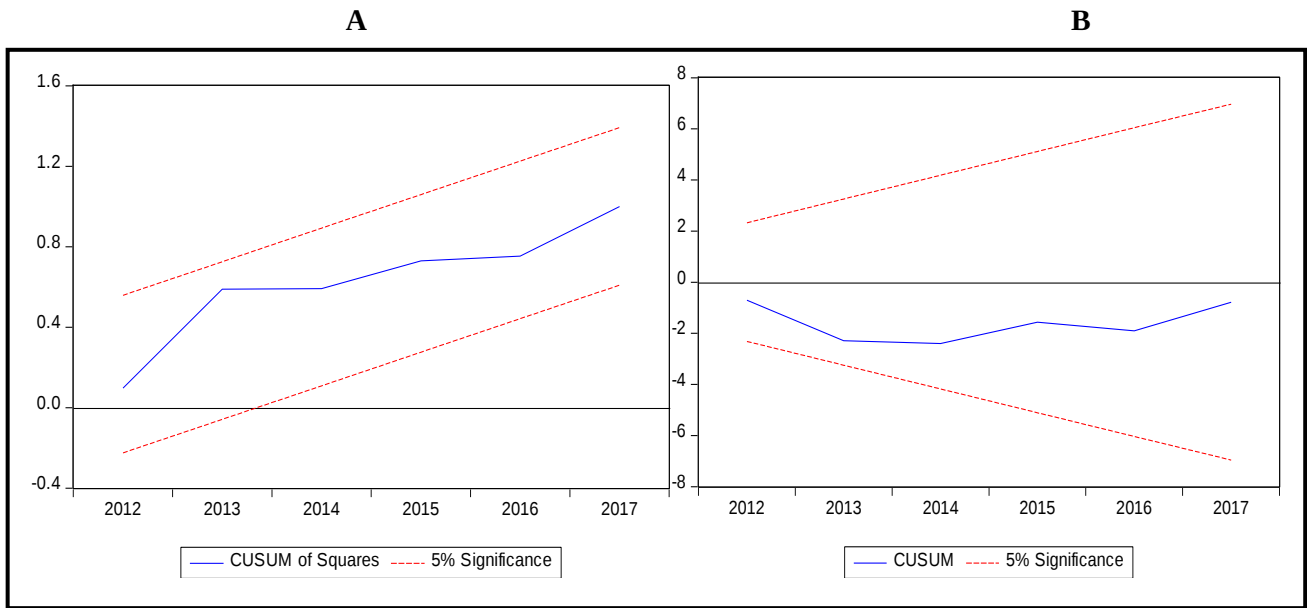
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.481964	Prob. F(4,2)	0.4409
Obs*R-squared	18.69313	Prob. Chi-Square(4)	0.0009

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

5. اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (5) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج وفقاً لاختباري CUSUM TEST و CUSUM of Squares TEST، إذ يوضح الجزء A بأن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، أي أن المعاملات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%. في حين يوضح الجزء B من الشكل البياني بأن مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، أي بمعنى أن المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

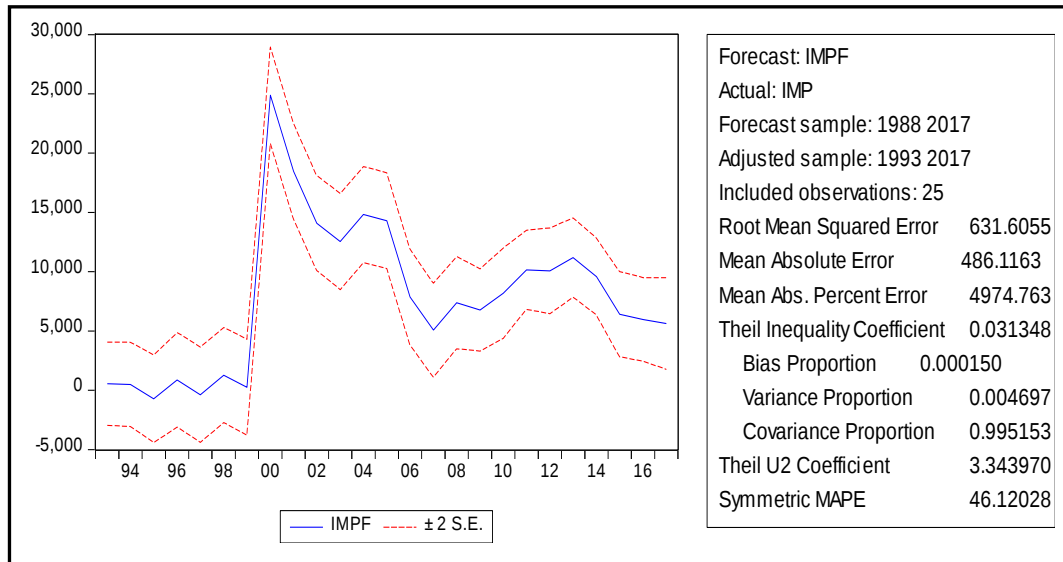
الشكل البياني (5) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



الشكل البياني من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

6. اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

يوضح الشكل البياني (6) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ.



الشكل البياني (6) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

الشكل البياني من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

7. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

يوضح الجدول (7) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ. فيما يخص معالم الاجل القصير، يتضح أن زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة و سنتين سابقتين لها تأثير موجب في الاستيرادات في السنة الحالية بمقدار (0.63 و 0.30) وبمستوى معنوية (1% و 5%) على التوالي. كما يتضح أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية ولسنتين سابقتين له تأثير ايجابي في الاستيرادات عند مستوى معنوية (5% و 1%) على التوالي، وهذا يوضح اثر زيادة الناتج وخاصة النفط على زيادة الطلب ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الجزء الاكبر من هذا الطلب. كما يتضح أن زيادة معدل التضخم له تأثير سالب في الاستيرادات عند مستوى معنوية (1%). في حين زيادة معدلات التضخم لسنة سابقة وسنتين وثلاث سنوات، يكون له تأثير موجب في الاستيرادات عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يفسر الاعتماد على الاستيرادات لسد الطلب الاضافي في حالة عدم كفاية العرض المحلي، إذ أن الزيادة في الطلب ينعكس اثرها على ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما يتضح أن زيادة معدل البطالة ذات تأثير موجب في الاستيرادات عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يفسر اثر البطالة السلبية على الناتج ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات لسد الطلب المحلي. في حين يكون لزيادة معدل البطالة في سنة سابقة اثر سلبي على الاستيرادات عند مستوى معنوية (1%)، وهذا يمكن تفسيره من خلال الاثر السلبي للبطالة على الدخل ومن ثم الطلب وبالتالي الاستيرادات.

جدول (7) نتائج معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	0.637641	0.124290	5.130274	0.0022
D(IMP(-2))	0.308373	0.085771	3.595302	0.0114
D(GDP)	0.167243	0.057601	2.903501	0.0272
D(GDP(-1))	0.056650	0.073315	0.772694	0.4690
D(GDP(-2))	0.269334	0.054377	4.953111	0.0026
D(GDP(-3))	0.261384	0.044776	5.837612	0.0011
D(INF)	-33.51871	3.851397	-8.703001	0.0001
D(INF(-1))	89.53728	6.182187	14.48311	0.0000
D(INF(-2))	32.91746	3.640833	9.041191	0.0001
D(INF(-3))	61.58125	4.306408	14.29991	0.0000
D(UN)	1245.083	123.2519	10.10194	0.0001
D(UN(-1))	-632.5444	152.5950	-4.145251	0.0060
D(UN(-2))	245.5120	90.88469	2.701357	0.0355
D(UN(-3))	-231.6244	93.80218	-2.469286	0.0485
CointEq(-1)*	-1.617570	0.134476	-12.02864	0.0000
R-squared	0.987131	Mean dependent var		244.5880
Adjusted R-squared	0.969115	S.D. dependent var		5623.437
S.E. of regression	988.2671	Akaike info criterion		16.91349
Sum squared resid	9766719.	Schwarz criterion		17.64482
Log likelihood	-196.4187	Hannan-Quinn criter.		17.11633
Durbin-Watson stat	2.735037			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.36259	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ (-1.61) سالب ومعنوي عند مستوى (1%)، وهذا يعني أن (1.61) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها خلال السنة حتى بلوغ التوازن في الاجل الطويل، أي بمعنى أن سرعة التكيف عالية، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

ويتضح أن قيمة ($R\text{-squared}=0.98.7$)، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر (98.7%) من التغير في النموذج.

جدول (8) نتائج معالم الاجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.019562	0.092464	0.211567	0.8394
INF	-58.64262	6.600826	-8.884133	0.0001
UN	1277.621	107.7420	11.85815	0.0000
C	-11576.07	3760.160	-3.078610	0.0217
EC = IMP - (0.0196*GDP -58.6426*INF + 1277.6209*UN -11576.0679)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (8) نتائج معالم الاجل الطويل، إذ يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي ليس له تأثير معنوي في الاجل الطويل عند مستوى 5%، ويمكن تفسير ذلك بان الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على قطاع النفط الخام والذي لا يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات. بينما يكون معدل التضخم ذات تأثير معنوي سالب في الاجل الطويل عند مستوى 1%، أي بمعنى أن زيادة معدلات التضخم ستؤدي الى انخفاض الاستيرادات في الاجل الطويل بمقدار (58.64)، ذلك أن زيادة معدلات التضخم يمكن أن تكون حافزاً لزيادة الاستثمارات المحلية وما يترتب على ذلك من زيادة في الناتج ومن ثم تقليل الاعتماد على الاستيرادات. في حين يكون لمعدل البطالة تأثير معنوي موجب في الاجل الطويل عند مستوى 1%، أي أن زيادة معدل البطالة يؤدي الى زيادة الاستيرادات، وهذا يمكن تفسيره من خلال اثر البطالة السلبي في الناتج ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات في توفير جزء كبير من الطلب المحلي. ويتضح من الجدول أن الحد الثابت معنوي عند مستوى 5%.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تساهم الاستيرادات بدور مهم في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعتمد على حجم ونوع الاستيرادات والغرض منها، فضلاً عن دورها في استقرار معدلات التضخم واثرها في البطالة.
2. تساهم الاستيرادات في توفير منتجات جديدة في السوق ذات جودة عالية، فضلاً عن تخفيض تكاليف الانتاج وتحقيق الريادة الصناعية.
3. تعد الاستيرادات دالة للناتج، إذ ترتبط الاستيرادات بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي في البلد، فمع زيادة الناتج يزداد الطلب على السلع والخدمات المستوردة بالإضافة الى السلع والخدمات المحلية.
4. يعد سعر الصرف الحقيقي عامل مهم في تحديد حجم الاستيرادات، إذ أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل السلع المستوردة ارخص من وجهة نظر المستهلك المحلي، مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة الاستيرادات.
5. يمكن ان يرتفع الناتج المحلي من خلال الاستيرادات اذا كانت الموارد المستوردة تساهم بشكل كبير في زيادة الاستثمارات او اذا كانت السلع الاستثمارية المستوردة تساهم في تنشيط الناتج.
6. يعتمد تأثير الطلب المحلي على الناتج، على مدى مساهمة السلع والخدمات المنتجة محلياً في تلبية الطلب الاضافي، فإذا كان الطلب المحلي يتجه نحو السلع المنتجة محلياً، فأن ذلك يؤدي الى زيادة الناتج، اما اذا كان

الطلب المحلي يتجه صوب السلع الأجنبية، فأن ذلك سيحفز الناتج الاجنبي. وبذلك يكون حجم المضاعف في الاقتصاد المفتوح اصغر مما هو في الاقتصاد المغلق.

7. تساهم الاستيرادات في زيادة العرض المحلي ومن ثم تخفيض معدل التضخم، إذ أن زيادة الطلب على السلع المستوردة يعني توجه جزء من الطلب المحلي على الاستيرادات ومن ثم الانخفاض الجزئي في الطلب على السلع المحلية.

8. غالباً ما تساهم الاستيرادات في رفع معدلات البطالة، إذ أن زيادة الاستيرادات تعني انخفاض الطلب على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا بدوره ينعكس في تقليل عدد الوظائف الممكنة في سوق العمل.

9. من خلال تحليل التطور الزمني للبيانات الخاصة بمتغيرات البحث، يتضح أن زيادة نسبة الاستيرادات الى الناتج ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات التضخم، كما يتضح أن السنوات التي شهدت ارتفاع نسبة الاستيرادات تزامنت مع معدلات مرتفعة للبطالة.

10. من اهم نتائج الاختبار القياسي ما يأتي:.

أ- وفقاً لاختبار المعالم في الاجل القصير، يتضح بأن الناتج المحلي الاجمالي له تأثير موجب في الاستيرادات، وهذا يفسر أثر زيادة الناتج وخاصة ناتج النفط في زيادة الطلب المحلي ومن زيادة الاستيرادات.

ب- أن زيادة معدلات التضخم لسنوات سابقة له تأثير موجب في الاستيرادات، وهذا يفسر الاعتماد على الاستيرادات لسد النقص الحاصل في العرض، إذ أن زيادة الطلب وفي ظل محدودية العرض سيؤدي الى ارتفاع الاسعار ومن ثم التوجه نحو الاستيرادات.

ت- لزيادة معدل البطالة في السنة الحالية تأثير موجب في الاستيرادات، إذ أن ارتفاع معدلات البطالة تعني انخفاض الناتج ومن ثم الاعتماد على الاستيرادات لتلبية اغلب الاحتياجات. في حين أن زيادة البطالة لسنة سابقة يكون تأثيرها سالب في الاستيرادات، ويمكن تفسير ذلك من خلال اثر البطالة على انخفاض الدخل ومن ثم الطلب وبالتالي الاستيرادات.

ث- أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى 1%، كما يدل على سرعة عالية للتكيف في الاجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل، وهذا يوضح وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

ج- ليس للناتج المحلي الاجمالي تأثير معنوي في الاجل الطويل، وهذا يوضح عدم اعتماد الناتج بشكل كبير على الاستيرادات.

ح- لزيادة معدل التضخم تأثير معنوي سالب في الاجل الطويل، إذ أن ارتفاع الاسعار يمكن ان يكون حافزاً لزيادة الاستثمارات في الاجل الطويل.

خ- لزيادة معدل البطالة في الاجل الطويل تأثير معنوي موجب، إذ أن زيادة معدل البطالة سيؤثر سلباً في الناتج ومن ثم لابد من الاعتماد على الاستيرادات.

ثانياً: . التوصيات

- 1- اعتماد سياسة موجهة نحو تقنين الاستيرادات وحصرها في المجالات التي تساهم بشكل ايجابي في الناتج، أي التي تكون مكتملة لبعض الانشطة الاقتصادية ذات الدور المهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- 2- اتخاذ اجراءات مالية ونقدية لتنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني غير النفطية خاصة الصناعية والزراعية، لغرض زيادة العرض المحلي بالشكل الذي يستوعب الزيادة في الطلب المحلي والحد من مشكلة التضخم، وما يترتب على ذلك من تفعيل الية عمل المضاعف والمعدل واستيعاب العمالة.
- 3- تقليل دعم سعر الصرف المحلي، وتقنين كيفية التصرف بالعملة الاجنبية في المجالات التي تساهم بدور ايجابي في تنمية العرض المحلي من خلال استيراد مستلزمات الانتاج خاصة الاستثمارية التي لا يمكن توفيرها محلياً.
- 4- فرض بعض القيود الكمية والنوعية على الاستيرادات التي يتوفر البديل عنها محلياً وبكفاءة عالية، حتى لا يتحمل المستهلك المحلي اعباء اضافية.
- 5- استهداف انواع البطالة بشكل محدد، وفق سياسات مناسبة، لكي لا تكون اثر السياسات المالية والنقدية عشوائية ومشتتة، الامر الذي قد لا يحقق الهدف المطلوب.

ملحق البيانات - تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للمدة 1988-2017

رقم العمود	1	2	3	4
السنوات	الاستيرادات بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=1988	معدل البطالة %
1988	4432.9	19432.2	100	18.6
1989	4667.3	20407.9	106.3	18.6
1990	4154.2	55926.5	161.2	18.6
1991	1061.6	42451.6	461.9	16.1
1992	79	115108.4	848.8	18.3
1993	17.6	321646.9	2611.1	18.9
1994	166.2	1658325.8	15461.6	17.4
1995	282884	6695482.9	69792.1	17.0
1996	231592	6500924.6	59020.8	18.6
1997	184809	15093144	72610.3	17.8
1998	247368	17125847.5	83335.1	18.0
1999	432273	34464012.6	93816.2	17.7
2000	24922500	50213699.9	98486.4	16.9
2001	21511800	41314568.5	114612.5	16.7
2002	19212600	41022927.4	136752.4	16.6
2003	22734300	29585788.6	181301.7	28.1
2004	34051000	53235358.7	230184.1	26.8
2005	45145700	73533598.6	315259	18.0
2006	36914700	95587954.8	483074.4	17.5
2007	31422800	111455813.4	632029.8	16.9
2008	48249800	155982257.6	648891.2	15.3
2009	51326100	139330210.6	630713.1	15.2
2010	55232700	162,064,566	646209.7364	15.2
2011	60316500	217,327,107.40	682368.5545	15.2
2012	69764500	254,225,490.70	723692.9182	15.3
2013	78835400	273,587,529.20	737123.3364	15.1
2014	69948806.4	266,420,384.50	753653.0818	15.0
2015	56987870	199,715,699.90	751120.6454	15.0
2016	40707520	203,869,832.20	751842.8	15.1
2017	46131540	225,995,179.10	753287.2	14.8

المصادر: -

- العمود 1 [16].

- العمود 2 [17].

- العمود 3 [18].

- العمود 4 [19].

* تم توحيد الارقام القياسية بالاعتماد على المعادلة التالية: - الرقم القياسي للسنة t = الرقم القياسي للسنة t في السلسلة الثانية*(الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الاولى)/ الرقم القياسي للسنة المشتركة في السلسلة الثانية). [20].

Conflict of Interests.

There are non-conflicts of interest .

References

- [1] J. Bradford Delong, Martha L. Olney, "Macroeconomics", 2d Edition, McGraw Hill, New York, the United States of America, 2009, P179.
- [2] سامويلسون، نوردهاوس،: "علم الاقتصاد" ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 657.
- [3] Olivier Blanchard and David R. Johnson, "Macroeconomics", Seventh Edition, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2017, P.P.372-393.
- [4] Harald Grethe And Stephan Nolte, "Agricultural Import Surges In Developing Countries: Exogenous Factors In Their Emergence", Humboldt-University Of Berlin, P3, 2005.
- [5] What Are The Benefits Of Importing And Exporting Products?
<https://www.aacb.com/benefits-of-importing-and-exporting/>
- [6] Michael Parkin and Robin Bade, "Macroeconomics": Canada in the Global Environment, Ninth Edition. Pearson Canada Inc. The United States of America, 2016, P.P.651-659.
- [7] W. Charles Sawyer, Richard L. Sprinkle, "International Economics", 3d Edition, Pearson Education International, USA, 2009, P.P.279-404.
- [8] R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien, "Macroeconomics", Fifth Edition, Pearson Education, Inc, the United States of America, 2015, P.611.
- [9] Karl E. Case and Others, "Principles of Macroeconomics", Tenth Edition, By Pearson Education, Inc, the United States of America, 2012, P.P.381-389.
- [10] موردخاي كريانين، "الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010، ص ص 62-65.

3

- [16] صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
- [17] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
- [18] وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، بغداد، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
- [19] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الإحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.
- [20] محمد حسين باقر و علي خضير ميرزا، "الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة آثاره وسبل معالجته"، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مطبعة ووفسييت المشرق، بغداد، 1984، ص 96.